Al-Daleel
مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث العقدية
Al-Daleel Institution for Doctrinal Studies

Atheism during the Time of the Ahlul-Bayt (peace be upon them), and their approach of responding to it

Zawwar Hussein

PhD student in Islamic philosophy, Al-Mustafa International University, Pakistan.

E-mail: m2zawarhussain@yahoo.com

Abstract

Atheism is the deviation from integrity and the denial of the existence of God Almighty, monotheism and Islam. Even though that man has been created with the pure nature of Islam, he might incline to atheism because of some reasons and motives. However, the phenomenon of atheism was available at the time of the Ahlul-Bayt (peace be on them), but its general characteristics, at that time, were sensualism and naturalism, and that knowledge was limited to senses, imagination, and rationality tainted by illusion and imagination, emphasizing man's physical aspects. Heretics and atheists denied the existence of the Creator, after denying the creation of the possible world, making use of imaginary and illusory reason. The Ahlul-Bayt (peace be on them), as being the scientific reference then, responded to atheism at their time in many ways, in order to undertake their duty of guiding humanity toward perfection. In this task, the Infallible Imams (peace be on them) followed ethical and rational methods. By ethical methods, we mean giving the chance to atheists to ask questions and offer their suspicions, without criticizing an atheist's personality, but his arguments. Rational methods, both conceptual and contextual, can be summarized into the provocative approach, avoiding of possible harm, making use of rational and logical rules, with emphasizing the principle of causality, and reasoning according to the self arguments, quoting the proofs the human self, referring to it and establishing clear evidence by making use of empirical sciences to prove the existence of the Creator and refute atheism.

Keywords: atheism, Ahlul-Bayt (peace be on them), rational method, dialectical method

---

Al-Daleel, 2021, Vol. 4, No. 2, PP.156-182
Received: 10/6/2021; Accepted: 22/7/2021
Publisher: Al-Daleel Institution for Doctrinal Studies
©the author(s)

الدليل Al-Daleel
مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث العقدية
Al-Daleel Institution for Doctrinal Studies

"الإلحاد في عصر أهل البيت عليهم السلام ومنهجهم في الردّ عليه"

زَوّار حسين

طالب دكتوراه في الفلسفة الإسلامية، جامعة المصطفى العالمية، باكستان. Email: m2zawarhussain@yahoo.com

الخلاصة

الإلحاد هو الميل عن الاستقامة وإنكار وجود الله جل جلاله وتوحيده، وإن كان الإنسان مجبولًا على فطرة التوحيد، لكنّه قد يميل إلى الإلحاد لبعض الأسباب، فكانت ظاهرة الإلحاد موجودةً في عصر أهل البيت عليهم السلام أيضًا، وكان طابعه العامّ آنذاك الحسّيّة والطبيعية وانحصار المعارف في الحسّ والخيال والعقلانية المشوبة بالوهم، والتأكيد على البعد الجسماني للإنسان، وكان الزنادقة والملاحدة ينكرون وجود الخالق من خلال نفي حدوث العالم الإمكاني، وأهل البيت عليهم السلام بوصفهم المرجع العلمي تصدّوا لنفي ظاهرة الإلحاد في زمانهم بأساليب عدّة؛ لأداء وظيفتهم في هداية البشرية إلى الكمال، وتتلخّص هذه الأساليب في البعدين الأخلاقي والعقلي، فالأساليب الأخلاقية نعني بها بسط المجال للملاحدة لطرح الأسئلة والشبهات وعدم انتقاد شخصية السائل المعترض، بل انتقاد دليله، والأساليب العقلية بنوعيهما الصورية والمحتوائية تتلخّص في المنهج الاستفهامي والإنكاري ودفع الضرر المحتمل والاستفادة من القواعد العقلية والمنطقية والتأكيد على أصل العلّيّة، والاستدلال بالبراهين الأنفسية بالاستشهاد بالنفس الإنسانية والرجوع إليها، وكذلك إقامة الدليل بالاستفادة من العلوم التجريبية لإثبات الصانع ونفي الإلحاد.

الكلمات المفتاحية: الإلحاد، أهل البيت عليهم السلام، المنهج العقلي، المنهج الجدلي

مجلة الدليل، 2021، السنة الرابعة، العدد الثاني، صص. 156-182

استلام: 2021/6/10 ، القبول: 2021/7/22

الناشر: مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث العقديّة

© المؤلف

المقدّمة

إنّ الإنسان مجبول على فطرة التوحيد، ومع ذلك قد يميل إلى الإلحاد؛ لذا قد نجد تفشّي الإلحاد في بضع مقاطع من تاريخ البشرية؛ إذ كان أناسٌ يعتقدون بالله، كما كان هناك أناس ينكرون وجوده ﷻ، وعرفوا بالملاحدة والزنادقة، فواجههم أنبياء الله ورسله وأوصياؤه مواجهةً شديدةً؛ أداءً لوظيفتهم، وهي هداية البشرية إلى الكمال، وإنقاذها من الضلال والهلاك؛ إذ قال الإمام عليٌّ عليه السلام: «فَبَعَثَ فِيهِمْ رُسُلَه، ووَاتَرَ إِلَيْهِمْ أَنْبِيَاءَه لِيَسْتَأْدُوهُمْ مِيثَاقَ فِطْرَتِه، ويُذَكِّرُوهُمْ مَنْسِيَّ نِعْمَتِه، ويَحْتَجُّوا عَلَيْهِمْ بِالتَّبْلِيغِ، ويُثِيرُوا لَهُمْ دَفَائِنَ الْعُقُولِ، ويُرُوهُمْ آيَاتِ الْمَقْدِرَةِ مِنْ سَقْفٍ فَوْقَهُمْ مَرْفُوعٍ ومِهَادٍ تَحْتَهُمْ مَوْضُوعٍ ومَعَايِشَ تُحْيِيهِمْ وآجَالٍ تُفْنِيهِمْ وأَوْصَابٍ تُهْرِمُهُمْ وأَحْدَاثٍ تَتَابَعُ عَلَيْهِ» [نهج البلاغة، الخطبة الأولى]. وإن كان الحديث عامًّا ولا خصوصيّة فيه للإلحاد، ويشمل جميع الانحرافات العقدية، ولكنّ واحدةً من هذه الانحرافات هي مسألة الإلحاد.

فدعا الإمام عليه السلام هؤلاء الناس إلى الله ﷻ وتوحيده، ومع ذلك مال بعضهم إلى الإلحاد في عصر أهل البيت عليهم السلام بسبب عوامل عدّة، منها ظلم الحكّام وفسادهم وقصور عقول الناس عن المعرفة، وضعف بصيرتهم، وإقحامهم في الشبهات وغيرها، فخاض أهل البيت عليهم السلام ميدان الدفاع لنفي الإلحاد وتطهير المجتمع الإسلامي عن هذه الظاهرة المنحرفة عن الفطرة والعقل والمنطق، فردّوا على شبهات الملاحدة والزنادقة مستخدمين الأساليب والمناهج العديدة في هذه الردود، منها الأساليب الأخلاقية والأساليب العقلية بنوعيها الصورية والمحتوائية.

ومن هنا حاولنا تتبّع روايات أهل البيت عليهم السلام لنستخرج الأساليب ونحلّلها؛ مستفيدين من المنهج الوصفي التحليلي في نفي الإلحاد المعاصر أيضًا، ولم نأتِ بكل الروايات الدالّة على هذه الأساليب، بل اكتفينا ببعض أهمّ الشواهد بما يتلاءم مع سعة المقالة.

أوّلًا: تعريف الإلحاد

أـ في اللغة

الإلحاد لغةً مصدر قولهم: ألحد يلحد، وهو مأخوذ من مادّة (ل ح د) التي تدلّ على ميل عن الاستقامة، يقال ألحد الرجل: إذا مال عن طريقة الحقّ والإيمان، وسمّي اللحد لحدًا؛ لأنّه مائل في أحد جنبي الجدث (القبر)، والملتحد: الملجأ، سمّي بذلك؛ لأنّ اللاجئ يميل إليه، وقال الراغب: يقال: لحد بلسانه إلى كذا: مال [الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ج 2، ص 284] وقال الجوهريّ: وألحد فلان: مال

عن الحقّ، وألحد في دين الله، حاد عنه وعدل، ولحد لغةً فيه، وألحد الرجل: أي ظلم في الحرم، والتحد مثله، وأصله من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾، والباء في "بإلحادٍ" زائدةٌ، الملحد: الجائر بمكّة، وقال ابن منظور: لحد في الدين يلحد، وألحد مال وعدل، وقيل: لحد مال وجار. وَقَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ: الملْحِدُ: العَادِلُ عَنِ الحَقِّ المُدْخِلُ فِيهِ مَا لَيْسَ فِيهِ، يُقَالُ: قَدْ أَلْحَدَ فِي الدِّينِ وَلَحَدَ أي حَادَ عَنْهُ، وَرُوِيَ: لَحَدْتُ: مِلْتُ، وَأَلْحَدْتُ: مَارَيْتُ وَجَادَلْتُ وَأَلْحَدَ: مَارَى وَجَادَلَ، وَمَعْنَى الإلحاد فِي اللُّغَةِ المَيْلُ عَنِ القَصْدِ، وَلَحَدَ عَلَيَّ فِي شَهَادَتِهِ يَلْحَدُ لَحْدًا: أَثِمَ، وَلَحَدَ إِلَيْهِ بِلِسَانِهِ: مَالَ. [انظر: ابن منظور، لسان العرب، ص 389]

ب ـ في الاصطلاح

«الإلحاد هو الكفر بالله والملحد هو المنكر لوجود الإله» [الحنفي، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة ص 89]، وهذا المعنى لكلمة الإلحاد هو المستعمل في اللغات الأوروبية، وهو مأخوذ من اللغة اليونانية (ΆΘΕΟΣ)، وهي كلمة مركّبة من مقطعين سلبٍ ونفيٍ بإضافة كلمة تساوي إله؛ ولهذا صار معناها الاشتقاقي: نفي الله. [انظر: بدوي، موسوعة الفلسفة، ج 1، ص 219]

ولا يختلف معنى الإلحاد الاصطلاحي عن معناه اللغوي إلّا في الخصوص والعموم، فالإلحاد في المعنى اللغوي العامّ هو الميل عن القصد والعدول عن الشيء، وهذا يعني أنّ كلّ تركٍ للدين وهجرٍ لأحكامه هو نوع إلحاد؛ لأنّه الميل والعدول عن الاستقامة والانحراف عنها، كما أشار إليه الله ﷻ في القرآن الكريم بقوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [سورة الحج: 25].

وأمّا الإلحاد بمعناه المتداول في عصرنا الحاضر فعُرّف بأنّه «ترك الاعتقاد بوجود إله لهذا الكون» [انظر: ناصر، الإلحاد.. أسبابه ومفاتيح العلاج، ص 27]، بينما الإلحاد في الدين فسّره الشيخ الطوسي بالعدول عن الحقّ فيه. [انظر: الطوسي، التبيان، ج 7، ص 33]

ثانيًا: مواصفات الإلحاد في عصر أهل البيت عليهم السلام

كان الإلحاد في زمن أهل البيت عليهم السلام متّصفًا بخصوصياتٍ وصفاتٍ يمكن معرفتها من خلال تتبّع روايات أهل البيت وكلماتهم، وأبرز هذه الخصوصيات هي:

أ ـ الإلحاد الحسّي والطبيعي

كان الإلحاد في زمان أهل البيت عليهم السلام إلحادًا حسّيًّا وطبيعيًّا، بحيث كان الملاحدة يحصرون المعارف في الأمور الحسّيّة وفي الحواسّ الخمس، وكانوا يظنّون أنّ الوجود مساوق للمادّي والمحسوس

فقط، فكلّ موجودٍ محسوسٌ وكلّ ما ليس بمحسوسٍ ليس بموجودٍ.

والشاهد على ذلك أنّ أحد الملحدين سأل الإمام الرضا عليه السلام لو كان الله موجودًا لأدركناه بالحواسّ، ولكنّه ليس بمحسوسٍ، فهو ليس بموجودٍ؛ فتساءل: كيف يرى الله وهو لا يملك الأعضاء البدنية؟ لكنّ الموجود على قسمين مادّيٍّ ومجرّدٍ، وكلّ موجودٍ حادثٍ ينتهي إلى مبدإٍ أزليٍّ قديمٍ، وهذا المبدأ الأزلي مجرّد عن الحواسّ؛ لأنّه لو كان محسوسًا لكان وجوده ليس عين ذاته؛ لأنّ كلّ موجود محسوس يحتاج إلى مكان وزمان وكمّيّة وكيفيّة وغيرها؛ لذلك أجاب الإمامُ الرضا الملحدَ قائلًا: «ويلك! إنّ الذي ذهبت إليه غلطٌ، هو أيّن الأين وكان ولا أين، وهو كيّف الكيف وكان ولا كيف، ولا يعرف بكيفوفية ولا بأينونية ولا يدرك بحاسّة ولا يقاس بشيءٍ. فقال الرجل الملحد فإذن إنّه لا شيء أي غير موجود؛ إذ لم يدرك بحاسّةٍ من الحواسّ، فقال له أبو الحسن عليه السلام: ويلك لمّا عجزت حواسّك عن إدراكه أنكرت ربوبيّته، ونحن إذا عجزت حواسّنا عن إدراكه أيقنّا أنّه ربّنا خلاف الأشياء» [الصدوق، التوحيد، ص 251]. ثمّ وعظ الإمام الرضا عليه السلام هذا الملحد وفقًا لأسلوب القرآن الكريم بالدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن بقوله: «أيّها الرجل، أرأيت إن كان القول قولكم ـ وليس هو كما تقولون ـ ألسنا وأيّاكم شرعًا سواءٌ ولا يضرّنا ما صلّينا وصمنا وزكّينا وأقررنا؟ فسكت، فقال أبو الحسن عليه السلام: وإن يكن القول قولنا ـ وهو كما نقول ـ ألستم قد هلكتم ونجونا؟» [المصدر السابق].

فقد طرح الإمام عليه السلام في هذه الرواية عدّة احتمالات في الجواب عن سؤال هذا الزنديق فذكر الإمام عليه السلام التوالي الفاسدة؛ لأنّ لازم التوالي الفاسدة هو فساد المقدّم وأجاب الزنديق بالربوبية.

وبرهان شرطية باسكال يشبه هذا البرهان حيث يطرح الاحتمالات مثلا هل الله موجود أم لا؟ فإذا وجد لم يخسر المؤمنون شيئًا، وإن لم يوجد فالمؤمن والملحد سواءٌ، وهذا البرهان معروف في الفلسفة الإسلامية باسم برهان دفع الضرر المحتمل.

والشاهد الثاني أنّه جاء في رواية أخرى «سمعت هشام بن الحكم يقول: دخل أبو شاكر الديصاني على أبي عبد الله عليه السلام فقال له: إنّك أحد النجوم الزواهر، وكان آباؤك بدورًا بواهر، وأمّهاتك عقيلاتٌ عباهر، وعنصرك من أكرم العناصر، وإذا ذكر العلماء فبك تثنى الخناصر، فخبّرني أيّها البحر الخضم الزاخر، ما الدليل على حدوث العالم؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: نستدلّ عليه بأقرب الأشياء قال: وما هو؟ قال: فدعا أبو عبد الله عليه السلام ببيضة فوضعها على راحته، فقال: هذا حصن ملموم داخله غرقي رقيق لطيف به فضة سائلة وذهبة مائعة، ثم تنفلق عن مثل الطاووس، أدخلها شيء؟ فقال: لا، قال: فهذا الدليل على حدوث العالم، قال: أخبرت فأوجزت، وقلت فأحسنت، وقد

علمت أنّا لا نقبل إلّا ما أدركناه بأبصارنا، أو سمعناه بآذاننا، أو شممناه بمناخرنا أو ذقناه بأفواهنا أو لمسناه بأكفّنا أو تصوّر في القلوب بيانًا أو استنبطه الرويات إيقانًا، قال أبو عبد الله: ذكرت الحواسّ الخمس وهي لا تنفع شيئًا بغير دليل كما لا يقطع الظلمة بغير مصباح» [الصدوق، التوحيد، ص 293].

قال الزنديق نقبل شيئًا يُدرك بالحواسّ الخمس، لكنّ الإمام عليه السلام أجابه قائلًا بأنّك ذكرت الحواسّ الخمس كلّها إلّا أنّها كلّها لا تغني من الحقّ شيئًا بمفردها بدون الدليل العقلي، فلا بدّ من دليلٍ عقليٍّ مع دليلٍ حسّيٍّ؛ لأنّه:

1ـ الاستقراء مع أنّه دليل حسي لكن لا بدّ له من مستند عقلي وهو القاعدة القائلة الأكثري أو الدائمي لا يكون اتّفاقيًّا، أو القاعدة القائلة حكم الأمثال فيما يجوز وفيما لا يجوز واحد.

2ـ لا يمكن تشخيص وقوع الخطإ في الحواسّ الخمس بالحسّ، بل يشخّص الخطأ فيها بالعقل فقط.

3ـ الإدراك الحسي والتصديق فيه موكول إلى العقل لا للحسّ البحت.

ب ـ العقلانية المشوبة بالوهم والخيال

يوجد في هذه الخصوصية أربع نقاط بارزة:

1ـ انحصار المعرفة الإنسانية في المعرفة الحسية والخيالية مع انحصار المعارف البشرية في المحسوسات وإنكار المعارف الميتافيزيقية.

2ـ نفي الكلية في الخارج وجعلها الذهنية الصرفة والتأكيد على الجزئيات المحسوسة العينية.

3ـ التأكيد على نفي العقل وتحقيره والحطّ من مكانته العالية الّتي تتسامى عن الحسّ والخيال وفي الحقيقة عدم الاعتناء بآثار العقل المنفردة بنوعها.

4ـ التأكيد على البعد المادّي والجسماني للوجود والإنسان ونفي البعد الماورائي والمجرّد والروحاني لحقيقة الوجود والإنسان. [انظر: عزيزي، المنهج المقارن بين الحسية السلفية والحسية التجربية، ص 138]

جـ ـ نفي حدوث العالم

كانت الملاحدة والزنادقة في زمن أهل البيت عليهم السلام يرمون إنكار وجود المحدث بإنكار حدوث العالم الإمكاني، وخير شاهد على ذلك ما جاء في الرواية السابقة.

ثالثًا: أهمّ أسباب الميول إلى الإلحاد في كلام أهل البيت عليهم السلام

أ ـ التكبّر

أحد العوامل المذكورة في كلمات أهل البيت عليهم السلام هو التكبّر، والشاهد على ذلك على سبيل المثال رواية أبي عبد الله عليه السلام، حيث يصف فيها التكبّر بأنّه أدنى مرتبة الإلحاد: «عن أبان، عن حكيم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أدنى الإلحاد، فقال: إن الكبر أدناه» [الكليني، الكافي، ج 2، ص 223]. فإنّ الكبر قد يدعو الإنسان إلى التمرّد على خالقه، فينكر وجوده أو يعصي أوامره.

ب ـ ظلم الحكام وفسادهم

لا ريب في أنّ ظلم الحكّام وفسادهم ـ ولا سيّما ارتكابهم الأعمال المخالفة للشرع المقدّس ـ أدّى دورًا كبيرًا في ميل الناس إلى الإلحاد؛ لأنّ أغلب الناس يقلّدون الحكّام في الآداب والرسوم وسائر الأمور الدنيوية وحتّى في الأمور الدينية؛ ولذلك قيل «الناس على دين ملوكهم» [المجلسي، بحار الأنوار، ج 7، ص 102]، وهذا القول يدلّ على ذلك بوضوح.

جـ القصور في العقل وضعف البصيرة

العامل الآخر الأهمّ الذي تسبّب لميول الناس إلى الإلحاد هو القصور في الفهم وضعف البصيرة، والذي أشير إليه في روايات أهل البيت عليهم السلام، حيث قيل إنّ الشكّاكين أنكروا الصانع سبحانه وتعالى لقصور عقولهم، وصاروا ملاحدةً وزنادقةً، والشاهد على ذلك رواية في توحيد المفضّل، وهي «إنّ الشكّاك جهلوا الأسباب والمعاني في الخلقة، وقصرت أفهامهم عن تأمل الصواب والحكمة فيما ذرأ الباري ـ جل قدسه ـ وبرأ من صنوف خلقه في البرّ والبحر والسهل والوعر، فخرجوا بقصر علومهم إلى الجحود وبضعف بصائرهم إلى التكذيب والعنود، حتّى أنكروا خلق الأشياء وادّعوا أنّ تكوّنها بالإهمال، لا صنعة فيها ولا تقدير، ولا حكمة من مدبّر ولا صانع، تعالى الله عمّا يصفون و﴿قَاتَلَهُمُ اللهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [سورة المنافقون: 4]، فهم في ضلالهم وغيّهم وتجبرهم بمنزلة عميان دخلوا دارًا قد بنيت أتقن بناءٍ وأحسنه، وفرشت بأحسن الفرش وأفخره، وأعدّ فيها ضروب الأطعمة والأشربة والملابس والمآرب التي يحتاج إليها ولا يستغنى عنها، ووضع كلّ شيء من ذلك موضعه على صواب من التقدير وحكمة من التدبير، فجعلوا يتردّدون فيها يمينًا وشمالًا، ويطوفون بيوتها إدبارًا وإقبالًا، محجوبةً أبصارهم عنها لا يبصرون بنية الدار وما أعدّ فيها، وربّما عثر بعضهم بالشيء الذي قد وضع موضعه وأعدّ للحاجة إليه وهو جاهل للمعنى فيه ولما أعدّ ولماذا جعل كذلك، فتذمّر وتسخّط وذمّ الدار وبانيها، فهذا حال هؤلاء فيما أنكروا من أمر الخلقة وثبات الصنعة، فإنّهم لمّا عجزت أذهانهم عن

معرفة الأسباب والعلل في الأشياء صاروا يجولون في هذا العالم حيارى، فلا يفهمون ما هو عليه من إتقان خلقته وحسن صنعته وصواب هيئته، وربّما وقف بعضهم على شيءٍ يجهل سببه، فيسرع إلى ذمّه ووصفه بالإحالة والخطإ، كالذي أقدمت عليه الملاحدة وأشباههم من أهل الضلال المعللين أنفسهم بالمحال، فيحقّ على من أنعم الله عليه بمعرفته وهداه لدينه ووفّقه لتأمّل التدبير في صنعة الخلائق، والوقوف على ما خلقوا له من لطيف التدبير وصواب التقدير بالدلالة القائمة الدالّة على صانعها أن يكثر حمد الله مولاه على ذلك، ويرغب إليه في الثبات عليه والزيادة منه، فإنّه ـ جلّ اسمه ـ يقول: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كفَرْتُمْ إِنَّ عَذابِي لَشَدِيدٌ﴾ [سورة إبراهيم : 7]» [المفضّل، توحيد المفضّل، ص 45].

رابعًا: منهج أهل البيت عليهم السلام في مواجهة هذا الإلحاد

يوجد أساليب متعدّدة ومتنوّعة لمواجهة ظاهرة الإلحاد ونفيها في كلام أهل البيت عليهم السلام، والتي يمكن استخراجها واستعراضها للذين يريدون أن يواجهوا هذه الظاهرة مواجهةً علميّةً، ولكن نكتفي في المقام بذكر ثلاثة أنواع من الأساليب الأساسية، وهي عبارة عن الأسلوب الأخلاقي والأسلوب العقلي، والأسلوب العقلي يشمل الأساليب الصورية والأساليب المحتوائية.

1ـ الأسلوب الأخلاقي

أ ـ الانفتاح على الملاحدة وبسط المجال لطرح أسئلتهم

كان أسلوب أهل البيت عليهم السلام في مواجهه الإلحاد أسلوبًا منفتحًا وليّنًا، بحيث كانوا يبسّطون المجال للملاحدة والزنادقة كي يسألوا ما في ذهنهم وخاطرهم من الشبهات والأسئلة، بخلاف مدرسة الخلفاء؛ إذ كان السؤال هناك ممنوعًا حتّى عن مسائل يحتاج إليها المسلمون في حياتهم اليوميّة كما عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: «أَنّ رَجُلًا مِنْ بَنِي تَمِيمٍ يُقَالُ لَهُ: صَبِيغُ بْنُ عَسَلٍ، قَدِمَ الْمَدِينَةَ، وَكَانَتْ عِنْدَهُ كُتُبٌ، فَجَعَلَ يَسْأَلُ عَنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ فَبَعَثَ إِلَيْهِ وَقَدْ أَعَدّ لَهُ عَرَاجِينَ النَّخْلِ، فَلَمّا دَخَلَ عَلَيْهِ جَلَسَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: أَنَا عَبْدُ اللهِ صَبِيغٌ. فَقَالَ عُمَرُ: وَأَنَا عَبْدُ اللهِ عُمَرُ، ثُمّ أَهْوَى إِلَيْهِ فَجَعَلَ يَضْرِبُهُ بِتِلْكَ الْعَرَاجِينِ، فَمَا زَالَ يَضْرِبُهُ حَتّى شَجَّهُ، فَجَعَلَ الدَّمُ يَسِيلُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: حَسْبُكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَدْ وَاللهِ ذَهَبَ الَّذِي كُنْتُ أَجِدُ فِي رَأْسِي» [الدارمي، سنن الدارمي، ج 1، ص 252].

ولكنّ منهج أهل البيت عليهم السلام يختلف تمامًا حيث كانوا يبسّطون المجال في طرح الأسئلة، ويدلّ على ذلك تعابير متعدّدة جاءت في كلامهم، مثلما يقول الإمام للملحد أو الزنديق أو للسائل أيًّا

كان: سل عمّا بدا لك أو تكلّم بما شئت وهكذا.

نكتفي بذكر أربعة شواهد على ذلك من كلام المعصومين عليهم السلام :

أمّا الشاهد الأوّل فهو ما روي أنّه جاء يهودي يسأل النبيّ صلى الله عليه وآله فبسط النبي صلى الله عليه وآله له المجال حتّى سأل ما أراد، ينقل لنا الإمام أبو عبد الله الصادق عليه السلام هذه الرواية عن الرسول الأعظم محمّدٍ صلى الله عليه وآله فقال: «أتى رسول الله صلى الله عليه وآله يهودي يقال له: سبخت فقال له: يا محمّد، جئت أسألك عن ربّك، فإن أجبتني عمّا أسألك عنه اتبعتك وإلّا رجعت، فقال له: سل عمّا شئت، فقال: أين ربّك؟ فقال: هو في كلّ مكان وليس هو في شيء من المكان بمحدود، قال: فكيف هو؟ فقال: وكيف أصف ربّي بالكيف والكيف مخلوق الله، والله لا يوصف بخلقه، قال: فمن يعلم أنّك نبي؟ قال: فما بقي حوله حجر ولا مدر ولا غير ذلك إلّا تكلّم بلسان عربي مبين: يا شيخ إنّه رسول الله، فقال سبخت: تالله ما رأيت كاليوم أبين، ثمّ قال: أشهد أن لا إله إلّا الله وأنّك رسول الله» [الصدوق، التوحيد، ص 310].

وأمّا الشاهد الثاني فهو ما روي عن الإمام الصادق عليه السلام أيضًا، إذ جاءه الملحد ابن أبي العوجاء فقال: «يا أبا عبد الله، إنّ المجالس بالأمانات، ولا بدّ لمن كان به سعال أن يسعل (وفي نسخة أخرى ولا بدّ لمن كان به سؤال أن يسأل) أفتأذن لي في الكلام؟ فقال عليه السلام: تكلّم بما شئت، فقال: إلى كم تدوسون هذا البيدر، وتلوذون بهذا الحجر، وتعبدون هذا البيت المرفوع بالطوب والمدر...» [المصدر السابق، ص 253].

وأمّا الشاهد الثالث فهو ما روي عن مولى الموحّدين فيها: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ قَالَ: اجْتَمَعَتِ الْيَهُودُ إِلى رَأْسِ الْجَالُوتِ فَقَالُوا لَهُ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ عَالِمٌ يَعْنُونَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَانْطَلِقْ بِنَا إِلَيْهِ نَسْأَلْهُ، فَأَتَوْهُ فَقِيلَ لَهُمْ هُوَ فِي الْقَصْرِ فَانْتَظَرُوهُ حَتَّى خَرَجَ، فَقَالَ لَهُ رَأْسُ الْجَالُوتِ: جِئْنَاكَ نَسْأَلُكَ. فَقَالَ: سَلْ يَا يَهُودِيُّ عَمَّا بَدَا لَكَ. فَقَالَ أَسْأَلُكَ عَنْ رَبِّكَ مَتَى كَانَ؟ فَقَالَ كَانَ بِلَا كَيْنُونِيَّةٍ، كَانَ بِلَا كَيْفٍ، كَانَ لَمْ يَزَلْ بِلَا كَمٍّ وَبِلَا كَيْفٍ، كَانَ لَيْسَ لَهُ قَبْلٌ، هُوَ قَبْلَ الْقَبْلِ بِلَا قَبْلٍ، وَلَا غَايةٍ وَلَا مُنْتَهًى انْقَطَعَتْ عَنْهُ الْغَايةُ وَهُوَ غَايةُ كُلِّ غَايةٍ فَقَالَ رَأْسُ الْجَالُوتِ امْضُوا بِنَا فَهُوَ أَعْلَمُ مِمَّا يُقَالُ فِيهِ» [الكليني، أصول الكافي، ج 1، ص 89].

وأمّا الشاهد الرابع فهو ما روي عن الإمام الصادق عليه السلام، فقد حدّث الحسين بن المأمون القرشي عن عمر بن عبد العزيز، عن هشام بن الحكم، قال: «قال لي أبو شاكر الديصاني: إن لي مسألةً تستأذن لي على صاحبك، فإنّي قد سألت عنها جماعةً من العلماء فما أجابوني بجواب مشبع، فقلت: هل لك أن تخبرني بها فلعلّ عندي جوابًا ترتضيه فقال: إنّي أحبّ أن ألقى بها أبا عبد الله، فاستأذنت له فدخل فقال له: أتأذن لي في السؤال؟ فقال له: سل عمّا بدا لك. فقال له: ما الدليل على أنّ لك صانعًا؟ فقال: وجدت نفسي لا تخلو من إحدى جهتين: إمّا أن أكون صنعتها أنا أو صنعها

غيري، فإن كنت صنعتها أنا فلا أخلو من أحد معنيين: إمّا أن أكون صنعتها وكانت موجودةً، أو صنعتها وكانت معدومةً، فإن كنت صنعتها وكانت موجودةً فقد استغنت بوجودها عن صنعتها، وإن كانت معدومةً فإنك تعلم أنّ المعدوم لا يحدث شيئًا، فقد ثبت المعنى الثالث أنّ لي صانعًا وهو الله ربّ العالمين، فقام وما أحار جوابًا» [الصدوق، التوحيد، ص 290].

من مجموع هذه الروايات نستنتج حسن معاملة الأئمّة عليهم السلام وأخلاقهم وسعة صدرهم حتّى مع الملاحدة والزنادقة.

ب ـ عدم انتقاد شخصية السائل بل انتقاد استدلاله

لم يتّهم أهل البيت عليهم السلام مخالفيهم في أيّة مناظرة من مناظراتهم ـ ولا سيّما في مناظراتٍ مع رجال الأديان الآخرى ـ بالكذب والمغالطة، بل ركّزوا على ذكر موضع الخطإ والانحراف في كلامهم فقط، وخير شاهد على ذلك ما جاء في مناظرة الإمام الرضا عليه السلام مع الجاثليق حول عبادة عيسى عليه السلام دون الله سبحانه وتعالى: «ثمّ قال له: يا نصرانيّ، والله إنّا لنؤمن بعيسى الذي آمن بمحمّدٍ وما ننقم على عيساكم شيئا إلّا ضعفه وقلّة صيامه وصلاته، قال الجاثليق: أفسدت والله علمك وضعّفت أمرك، وما كنت ظننت إلّا أنّك أعلم أهل الإسلام، قال الرضا عليه السلام: وكيف ذاك؟ قال الجاثليق: من قولك: إنّ عيسى كان ضعيفًا قليل الصيام قليل الصلاة، وما أفطر عيسى يومًا قطّ ولا نام بليلٍ قطّ وما زال صائم الدهر وقائم الليل، قال الرضا عليه السلام: فلمن كان يصوم ويصلّي؟! قال فخرس الجاثليق وانقطع» [الصدوق، التوحيد، ص 422].

2ـ الأسلوب العقلي

أـ الأسلوب العقلي الصوري

ـ الأسلوب الاستفهامي والإنكاري

هذا الأسلوب معروف باسم المنهج الاستفهامي والإنكاري؛ إذ لم يقدّم الإمام عليه السلام جوابًا ودليلًا جاهزًا للملحد أو الزنديق، بل كان عليه السلام يطرح الأسئلة الأساسية ليثير بها فطرته التوحيدية ويستيقظها، والشاهد عليه كما جاء في حديث طويل حيث أثار الإمام الصادق عليه السلام فطرة الملحد المعروف بأبي شاكر الديصاني بطرح الأسئلة، فقد جاء في الحديث: «حدّثني عدّةٌ من أصحابنا أنّ عبد الله الديصاني أتى هشام بن الحكم فقال له: ألك ربٌّ؟ فقال: بلى، قال: قادر؟ قال: نعم، قادر قاهر ... فمضى عبد الله الديصاني حتّى أتى باب أبي عبد الله عليه السلام فاستأذن عليه فأذن له، فلمّا قعد قال له: يا جعفر بن محمّد دلّني على معبودي، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: ما اسمك؟ فخرج عنه ولم

يخبره باسمه، فقال له أصحابه: كيف لم تخبره باسمك؟! قال: لو كنت قلت له: عبد الله كان يقول: من هذا الذي أنت له عبد؟ فقالوا له: عد إليه فقل له يدلّك على معبودك ولا يسألك عن اسمك، فرجع إليه فقال له: يا جعفر، دلّني على معبودي ولا تسألني عن اسمي، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: اجلس، وإذا غلام له صغير في كفّه بيضة يلعب بها، فقال أبو عبد الله عليه السلام: ناولني يا غلام البيضة، فناوله إيّاها، فقال أبو عبد الله عليه السلام: يا ديصاني هذا حصن مكنون له جلد غليظ وتحت الجلد الغليظ جلد رقيق، وتحت الجلد الرقيق ذهبة مايعة وفضة ذائبة، فلا الذهبة المايعة تختلط بالفضة الذائبة ولا الفضة الذائبة تختلط بالذهبة المايعة، هي على حالها لم يخرج منها مصلح فيخبر عن إصلاحها ولا دخل فيها مفسد فيخبر عن فسادها، لا يدري للذكر خلقت أم للأنثى، تنفلق عن مثل ألوان الطواويس، أترى لها مدبّرًا؟ قال: فأطرق مليًّا؟ ثم قال: أشهد أن لا إله ألا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمّدًا عبده ورسوله، وأنّك إمامٌ وحجّةٌ من الله على خلقه، وأنا تائبٌ ممّا كنت فيه» [الكليني، أصول الكافي، ج 1، ص 80؛ الصدوق، التوحيد، ص 122].

وهذا المنهج مأخوذ من الوحي الإلهي ومن التنزيل، حيث يطرح القرآن الكريم استفهاماتٍ إنكاريةً ليثير فطرة الناس التوحيدية، مثل قوله تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ [سورة الواقعة: 64]، ومثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [سورة يوسف: 39].

كما اتّضح أنّ هذا المنهج يوقظ فطرة السائل، وبهذا المنهج والأسلوب أثبت الإمام الصادق عليه السلام للملحد وجود الباري سبحانه وتعالى من نفس النقطة التي أراد الملحد بها إنكار وجوده سبحانه وتعالى، وبعبارة أخرى إنّ الإمام عليه السلام يبدّل له نقطة الإنكار إلى نقطة الإثبات والإقرار.

ـ أسلوب دفع الضرر المحتمل

كان الإمام عليه السلام يسعى أن يطرح جميع الاحتمالات الممكنة في جواب سؤال الملحد أو الزنديق ليدفع الضرر المحتمل، وهناك أكثر من رواية يمكن أن تكون شاهدًا ودليلًا على هذا الأسلوب، نكتفي بذكر شاهدين:

الشاهد الأول ما فعله الإمام الرضا عليه السلام، حيث دخل عليه الملحد مع جماعةٍ، فذكر الإمام عليه السلام جميع المحتملات ودفع الضرر المحتمل كما جاء ذلك في رواية قد مرّ ذكرها أنّه «دخل رجل من الزنادقة على الرضا عليه السلام وعنده جماعة، فقال له أبو الحسن عليه السلام: أيّها الرجل أرأيت إن كان القول قولكم ـ وليس هو كما تقولون ـ ألسنا وإيّاكم شرعًا سواءً ولا يضرّنا ما صلّينا وصمنا وزكّينا وأقررنا؟ فسكت، فقال أبو الحسن عليه السلام: وإن يكن القول قولنا ـ وهو كما نقول ـ ألستم قد هلكتم ونجونا؟ فقال: رحمك الله

فأوجدني كيف هو وأين» [الصدوق، التوحيد، ص 251].

ذكر الإمام عليه السلام في هذا الاستدلال احتمالين: الاحتمال الأوّل يقول إنّ هناك مجموعةً من الناس الذين لا يؤمنون بالمبدإ ولا بالمعاد، ويعيشون في هذه الدنيا الدنية بدون اعتقاد بدين غارقين في الشهوات واللذّات المؤقّتة، ويعيشون عيشةً إباحيةً، بينما الاحتمال الثاني يقول إنّ هناك مجوعةً من الناس الذين يؤمنون بالمبدإ والمعاد، ويعيشون في هذه الدنيا مع اعتقاد بدين يعبدون الله ويحترمون الآخرين ويؤدّون حقوقهم ويعملون الأعمال الصالحة.

لو نقارن بين هاتين المجموعتين لنرى أنّه ماذا فقدت المجموعة الأولى وعلى ماذا حصلت؟ وكذلك ماذا خسرت المجموعة الثانية وما كسبت؟ سننتج من هذه المقارنة والمقايسة أنّ المجموعة الأولى حصلت على اللذّة الدنيوية والفرح سريع الزوال، ويحتمل أنّها فقدت الحياة الطيّبة والسعادة الأخروية الأبدية، بينما المجموعة الثانية تحمّلت مشقّة العبادة وهي مشقّةٌ نسبيةٌ، ومع ذلك استمتعت باللذّات الدنيوية، وفي الوقت نفسه حصلت على اللذّات الأخروية الأبدية، والعقل السليم يقضي بأنّ اختيار المجموعة الثانية وتصرّفها هو المعقول والمنطقي.

والإمام عليه السلام لم يبيّن الاستدلال مباشرةً في هذا المنهج والأسلوب، بل وضّح المسألة بشكل الاحتمالات للّذين لا يعتقدون بالله ولا بالدين الإسلامي، وبالتالي لا يؤمنون بالآيات والروايات، فإنّه يوجد احتمالان، إمّا وجود الحياة الآخرة وإمّا عدم وجودها، فإن لم يكن هناك وجود للآخرة على الفرض الأوّل فلن يضرّ المؤمن شيئًا، وإن وجدت الآخرة على الفرض الثاني كما يدلّ عليه العقل والنقل فاز المؤمن بينما هلك الكافر، فنستطيع أن نفهم من هذه الروايات أنّ الكافر والمؤمن يتمتّع باللذّات الدنيوية على حدّ سواءٍ، أي أنّ التمتّع باللذّات الدنيوية مجاز ومتاح للكافر والمؤمن على حدٍّ سواءٍ، بينما الكافر فقد اللذّات الأخروية التي لا زوال لها ولا اضمحلال، وهذا هو الخسران المبين.

فهذا المنهج والأسلوب معقول ومنطقي ولا سيما للّذين لا يقبلون الدليل النقلي.

الشاهد الثاني ما روي أنّ الصادق عليه السلام قال لابن أبي العوجاء: «إن يكن الأمر كما تقول ـ وليس كما تقول ـ نجونا ونجوت، وإن يكن الأمر كما نقول نجونا وهلكت» [المجلسي، بحار الأنوار، ج 3، ص 35]. ويأتي أيضًا في هذا الحديث جميع الاحتمالات السابقة ـ كما ذكرنا ـ في الرواية السالفة.

ـ الاستفادة من القواعد المنطقية لنفي الإلحاد

يعتقد بعض أصحاب النصّ أنّ الاستدلالات المطروحة في النصوص الدينية ولا سيّما في روايات أهل البيت عليهم السلام تختلف كاملًا عن القوانين المذكورة في علم المنطق، ويدّعي هؤلاء أيضًا أنّ المنطق

هو علم يوناني لم ينشأ من العقل الفطري السليم، بل هو منطق أرسطي، ويقولون أيضًا لا بدّ أن لا نلوّث معارف أهل البيت بهذا المنطق الأرسطي والفلسفة اليونانية، وهذا رأي أصحاب النصّ والأخباريين وأصحاب المدرسة التفكيكية، وكذلك يوجد هذا الكلام عند التجريبيين المعاصرين حيث يركّزون على المنطق الرياضي بدل المنطق الأرسطي.

فنردّ عليهم قائلين إنّ أرسطو لم يكن واضعًا للمنطق، بل هو كاشف للقواعد المنطقية وقواعد الفكر الصحيح الفطرية، وبعبارة أخرى إنّ أرسطو لم يؤلّف علم المنطق، بل دوّن القواعد المنطقية الفطرية، ويمكن أن نستفيد من هذه القواعد الفطرية في الاستدلالات في أيّ علمٍ كان.

والملفت للنظر هو أنّ القرآن الكريم وأهل البيت عليهم السلام استفادوا من القواعد العقلية والمنطقية في الاستدلال على الملاحدة والزنادقة، وهي كثيرة في كلامهم، وهنا نذكر بعض الشواهد من هذه القواعد على سبيل المثال:

1ـ أنّ مناظرات الإمام الرضا عليه السلام مليئة بالبراهين التي تعتمد على المباني العقلية اليقينية؛ لأنّ المباني العقلية واليقينية حجّيّتها ذاتية، مثلما استدلّ الإمام الرضا عليه السلام على حدوث الإرادة حيث قال: «ألا تعلم أنّ ما لم يزل لا يكون معقولًا وحديثًا وقديمًا في حالة واحدة» [الصدوق، عيون أخبار الرضا، ج 2، ص 165]. يقصد الإمام عليه السلام أنّ الحدوث والقدم لا يجتمعان؛ لأنّهما من قبيل القضيّة المنفصلة، وهذه القضية تقول إنّ الوجود إمّا حادث وإمّا قديم، والقضيّة المنفصلة تتكوّن من النقيضين كما نقول العدد إمّا زوج وإمّا فرد، فطرفا القضية الزوجية والفردية لا يجتمعان أصلًا؛ لأنّه لا يمكن ارتفاعهما؛ إذ هما نقيضان، والنقيضان لا يجتمعان في موضوع واحد كما لا يرتفعان.

والنموذج الآخر أو الشاهد الآخر هو أنّه لمّا قال سليمان المروزيّ للإمام الرضا عليه السلام فإنّما قولي: «إنّ الإرادة ليست هو ولا غيره» أي أنّ إرادة الله ليست عين ذاته ولا هي غير ذاته، فأجابه الإمام الرضا عليه السلام قائلًا: «يا جاهل، إذا قلت: ليست هو فقد جعلتها غيره، وإذا قلت: ليست هي غيره فقد جعلتها هو» [الصدوق، التوحيد، ص 453]. حيث ذكّره الإمام الرضا عليه السلام بقوله هذا أنّ العينية والغيرية نقيضان لا يمكن سلبهما معًا؛ لأنّ سلبهما معًا يعني ارتفاعهما عن موضوع واحد، وارتفاع النقيضين محال؛ إذ اجتماعهما محال؛ لأنّ الموجود إذا لم يكن عين الآخر لا محالة يكون غيره، وكذلك إذا لم يكن الموجود غير الآخر لا محالة يكون عينه.

2ـ كما نجد في كلام الإمام عليه السلام ما يدلّ على استفادته من صناعة الجدل، وهذا لا يعني أنّ الاستفادة من هذه الصناعة في بعض المواطن والاستدلال بها على الخصم أنّ الإمام كان يفضّل الجدل على البرهان، بل كان الإمام عليه السلام يستفيد من صناعة الجدل لخصوصيات يتمتّع بها الجدل، منها أنّ

درك الجدل أحسن وأسهل وأسرع، والأغلبية الساحقة من الناس يدركون الجدل أسرع من البرهان، وكذا استفاد الإمام عليه السلام من الجدل في بعض الأحيان؛ لأنّ مخاطبه لم يكن يقدر على فهم البرهان، ونذكر على سبيل المثال أنّه كان الإمام عليه السلام يهتمّ بأن يأخذ الاعتراف من الطرف المقابل بمعتقداته ومسلّماته حتّى يستفيد منه في مكانه المناسب، أي الاستفادة من مسلّمات الخصم التي لا يستطيع أن ينكرها، وهذه المسلمات تشكّل مواطن الجدل، مثلًا لمّا حضر الإمام الرضا عليه السلام في مجلس المأمون، فخاطب المأمون جاثليق قائلًا: «يا جاثليق! هذا ابن عمّي علي بن موسى بن جعفر، وهو من ولد فاطمة بنت نبيّنا محمّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم، وابن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فأحبّ أن تكلّمه وتحاجّه وتنصفه، فقال الجاثليق: يا أمير المؤمنين، كيف أحاجّ رجلًا يحتجّ عليّ بكتابٍ أنا منكره ونبيٍّ لا أؤمن به؟ فقال الرضا عليه السلام: يا نصراني، فإن احتججت عليك بإنجليك أتقرّ به؟ قال الجاثليق: وهل أقدر على دفع ما نطق به الإنجيل؟! نعم، والله أقرّ به على رغم أنفي» [الطبرسي، الاحتجاج، ج 2، ص 404].

3ـ كما استفاد سيّد الموحّدين عليٌّ عليه السلام من القياس الاقتراني بالشكل الأوّل في خطبه، فقال الإمام عليه السلام: «فَمَنْ وَصَفَ اللهَ ـ سُبْحَانَهُ ـ فَقَدْ قَرَنَه، ومَنْ قَرَنَه فَقَدْ ثَنَّاه، ومَنْ ثَنَّاه فَقَدْ جَزَّأَه، ومَنْ جَزَّأَه فَقَدْ جَهِلَه، ومَنْ جَهِلَه فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْه، ومَنْ أَشَارَ إِلَيْه فَقَدْ حَدَّه، ومَنْ حَدَّه فَقَدْ عَدَّه، ومَنْ قَالَ فِيمَ؟ فَقَدْ ضَمَّنَه، ومَنْ قَالَ عَلَامَ؟ فَقَدْ أَخْلَى مِنْهُ» [نهج البلاغة، الخطبة الأولى، ص 29 و30].

والقرآن الكريم استفاد من القياس الاستثنائي قال الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [سورة الأنبياء: 22]، وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [سورة المؤمنون: 91].

4ـ كذلك استفاد الإمام أبو الحسن الرضا عليه السلام في مناظرته مع الجاثليق في نقض ادّعاء ألوهيّة المسيح عليه السلام من هذه القواعد العقلية، حيث قال الرضا عليه السلام: «ما أنكرت أنّ عيسى عليه السلام كان يحيي الموتى بإذن الله سبحانه وتعالى. قال الجاثليق: أنكرت ذلك من أجل أن من أحيي الموتى وأبرأ الأكمه والأبرص فهو ربٌّ مستحقٌّ لأن يعبد. قال الرضا عليه السلام: فإنّ اليسع قد صنع مثل صنع عيسى عليه السلام، مشى على الماء وأحيي الموتى وأبرأ الأكمه والأبرص فلم تتّخذه أمّته ربًّا ولم يعبده أحدٌ من دون الله سبحانه وتعالى، ولقد صنع حزقيل النبيّ عليه السلام مثل ما صنع عيسى بن مريم فأحيي خمسةً وثلاثين ألف رجلٍ من بعد موتهم بستّين سنةً، ثمّ التفت إلى رأس الجالوت فقال له: يا رأس الجالوت، أتجد هؤلاء في شباب بني إسرائيل في التوراة اختارهم بخت نصر من سبي بني إسرائيل حين غزى بيت المقدس ثمّ انصرف بهم

إلى بابل فأرسله الله ﷻ إليهم فأحياهم، هذا في التوراة لا يدفعه إلّا كافر منكم، قال رأس الجالوت: قد سمعنا به وعرفناه، قال: صدقت، ثمّ قال: يا يهوديّ، خذ على هذا السفر من التوراة، فتلا عليه السلام علينا من التوراة آياتٍ، فأقبل اليهوديّ يترجّج لقراءته ويتعجّب! ثمّ أقبل النصراني فقال: يا نصراني أفهؤلاء كانوا قبل عيسى أم عيسى كان قبلهم؟ قال: بل كانوا قبله، فقال الرضا عليه السلام: لقد اجتمعت قريش على رسول الله ﷺ فسألوه أن يحيي لهم موتاهم فوجّه معهم عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فقال له: اذهب إلى الجبانة فناد بأسماء هؤلاء الرهط الّذين يسألون عنهم بأعلى صوتك: يا فلان ويا فلان ويا فلان يقول لكم محمّدٌ رسول الله ﷺ: قوموا بإذن الله ﷻ فقاموا ينفضون التراب عن رؤوسهم، فأقبلت قريش يسألهم عن أمورهم ثمّ أخبروهم أنّ محمّدًا بعث نبيًّا، فقالوا: وددنا أنّا أدركناه فنؤمن به، ولقد أبرأ الأكمه والأبرص والمجانين وكلّمه البهائم والطير والجنّ والشياطين، ولم نتّخذه ربًّا من دون الله ﷻ، ولم ننكر لأحدٍ من هؤلاء فضلهم، فمتى اتّخذتم عيسى ربًّا جاز لكم أن تتّخذوا اليسع وحزقيل ربًّا؛ لأنّهما قد صنعا مثل ما صنع عيسى بن مريم عليهما السلام من إحياء الموتى وغيره ... وكلّ شيء ذكرته لك من هذا لا تقدر على دفعه؛ لأنّ التوراة والإنجيل والزبور والفرقان قد نطقت، فإن كان كلّ من أحيى الموتى وأبرأ الأكمه والأبرص والمجانين يتّخذ ربًّا من دون الله فاتّخذ هؤلاء كلّهم أربابًا، ما تقول يا يهوديّ؟! فقال الجاثليق: القول قولك ولا إله إلّا الله» [الصدوق، عيون أخبار الرضا، ج 2، ص 143].

فدليل الإمام دليل عقلي في هذه المناظرة وهو أنّه لو تعتقد بألوهية المسيح عليه السلام بسبب بعض المعجزات فعليك أن تعتقد بألوهية الآخرين الذين يمتلكون هذه المعجزات وأمثالها؛ إذ حكم الأمثال فيما يجوز وفيما لا يجوز واحد، وهذا هو حكم الدليل العقلي الذي تستند إليه الأدلة النقلية التي بيّنها الإمام عليه السلام.

ـ إنكار الاستبعاد

كان الأئمّة عليهم السلام يناظرون الملاحدة بهذا الأسلوب، بحيث يخرجونهم من الشكّ إلى اليقين بشكل تدريجي وبخطوات ومراحل متعدّدة، ففي الخطوة الأولى يطرحون الأسئلة المتتالية ليزلزلوا الملاحدة من موقفهم الإنكاري، وبعد ذلك كانوا يقيمون البرهان والاستدلال في الخطوة التالية لإقناع الملاحدة والزنادقة، ونذكر على المثال قصّة الملحد نفسه الذي قدم من مصر على أبي عبد الله عليه السلام، فسأله الإمام عن اسمه وكنيته، حيث جاء في الحديث: «فلمّا فرغ أبو عبد الله عليه السلام أتاه الزنديق، فقعد بين يديه، ونحن مجتمعون عنده، فقال للزنديق: أتعلم أنّ للأرض تحتًا وفوقًا؟! قال: نعم، قال:

فدخلت تحتها؟! قال: لا، قال: فما يدريك بما تحتها؟! قال: لا أدري إلّا أنّي أظنّ أن ليس تحتها شيءٌ، قال أبو عبد الله عليه السلام: فالظنّ عجزٌ ما لم تستيقن، قال أبو عبد الله عليه السلام: فصعدت السماء؟! قال: لا، قال: فتدري ما فيها؟! قال: لا، قال: فأتيت المشرق والمغرب فنظرت ما خلفهما؟! قال: لا، قال: فعجبًا لك، لم تبلغ المشرق ولم تبلغ المغرب ولم تنزل تحت الأرض ولم تصعد السماء ولم تخبر هنالك فتعرف ما خلفهن وأنت جاحدٌ ما فيهنّ، وهل يجحد العاقل ما لا يعرف؟! فقال الزنديق: ما كلّمني بهذا أحد غيرك، قال أبو عبد الله عليه السلام: فأنت في شكٍّ من ذلك، فلعلّ هو أو لعلّ ليس هو، قال الزنديق: ولعلّ ذاك، فقال أبو عبد الله عليه السلام: أيّها الرجل، ليس لمن لا يعلم حجّة على من يعلم، فلا حجّة للجاهل على العالم، يا أخا أهل مصر تفهم عنّي، فإنّا لا نشكّ في الله أبدًا، أما ترى الشمس والقمر والليل والنهار يلجان ولا يشتبهان، يذهبان ويرجعان، قد اضطرّا ليس لهما مكان إلّا مكانها، فإن كانا يقدران على أن يذهبا فلا يرجعان فلم يرجعان؟! وإن لم يكونا مضطرّين فلم لا يصير الليل نهارًا والنهار ليلًا، اضطرّا والله يا أخا أهل مصر إلى دوامهما، والذي اضطرهما أحكم منهما وأكبر منهما، قال الزنديق: صدقت» [الصدوق، التوحيد، ص 294 و295].

ـ الاستدلال بالأمور العادية المتاحة

كذلك استدلّ الأئمّة عليهم السلام على الملاحدة بالأمور العادية المتاحة وبالأشياء البسيطة والقريبة إليهم، والشاهد عليه ما ذكره الشيخ الصدوق رحمه الله في التوحيد أنّه «دخل عليه (أي على أبي الحسن عليّ بن موسى الرضا عليه السلام) رجل فقال له: يا بن رسول الله، ما الدليل على حدوث العالم؟ قال: أنت لم تكن ثمّ كنت، وقد علمت أنّك لم تكوّن نفسك ولا كوّنك من هو مثلك» [الصدوق، التوحيد، ص 293].

فاستدلّ الإمام عليه السلام ببدن الإنسان على حدوث العالم؛ لأنّ الإنسان موجودٌ، ووجوده ليس عين ذاته؛ لأنّه لو كان وجود الإنسان عين ذاته لم يكن معدومًا من قبل، فإذا كان معدومًا من قبل فيلزم في الحقيقة اجتماع النقيضين، أي الجمع بين الوجود الذي عين ذاته وعدم ذلك الموجود، واجتماع النقيضين محالٌ؛ إذ لازم القول بأن وجود الإنسان عين ذاته أنّ وجوده لا يتبدّل إلى عدم؛ لأن الإنسان كسائر الموجودات المحدثة يقع بين عدمين (أي العدم قبل الوجود والعدم بعد الوجود) فنقطع بأنّ وجود الإنسان ليس عين ذاته، وكلّ موجود بعد عدمه وجوده قائم بغيره، وكلّ ما هو قائمٌ بغيره معلولٌ؛ لذلك قال الإمام الرضا عليه السلام كلّ قائم في سواه معلول؛ لأنّ التصادف في عالم الوجود باطل (أي وجود الممكن بدون علّة وعدمه بدون علّة) فعلّة ذلك الممكن إمّا نفسه وإمّا شيء آخر مثله وإمّا شيءٌ ثالثٌ وهو ليس كمثله شيء، أمّا الفرض الأوّل أي علّة الموجود الممكن نفسه فيلزم منه الدور يعني وجود الشيء يدور مدار نفسه، وبناءً على ذلك يلزم توقّف الشيء الممكن على نفسه، وبالنتيجة يلزم وجود الشيء الممكن حال عدمه، وبعبارة أخرى يلزم اجتماع النقيضين في الشيء

الممكن، ولأن اجتماع النقيضين باطل فبالتالي يكون الدور باطلًا، وأمّا الفرض الثاني فإنّ علّة الموجود الممكن ممكن مثله فيلزم منه ما لزم من الفرض الأول؛ لأنّ حكم الأمثال فيما يجوز وفيما لا يجوز واحد، ويقول الإمام علي عليه السلام: «فإنّ المثل دليل على شبهه» [نهج البلاغة، الخطبة 153، ص 215؛ الحكمة 215 ، ص 816]. وعليه هذا الممكن الذي فرضناه علّة يحتاج كذلك إلى علّة موجدة، فلو كان علّته مثله الأول يلزم الدور أو لو كان علّته مثله الآخر (الثالث والرابع والخامس و...) فيتسلسل يعني سلسلة العلل الموجودة بالفعل إلى غير النهاية، وهذا محال أيضًا، وبغضّ النظر عن كلّ هذا فسيبقى السؤال عن العلّة الذاتية للموجود الذي وجوده ليس عين ذاته بدون جواب، فثبت الفرض الثالث وهو أنّ وجود الموجودات الحادثة يدلّ على واجب الوجود القديم، بل جميع السماوات والأرضين آيات لوجود المدبّر الحكيم الأزلي الذي ليس كمثله شيء.

فتبيّن أنّ لكلّ موجودٍ حادثٍ مبدأً أزليًّا قديمًا، وكذلك كلّ موجود وجوده ليس عين ذاته يحتاج إلى موجود وجوده عين ذاته، هذا هو نفس برهان الحدوث والإمكان الذي يطرح في الفلسفة الإلهية، وتبيّن أيضًا أنّ كلّ موجود وجوده ليس عين ذاته لم يوجد صدفةً، بل هو معلول لعلّة تقوّمه، وهذا هو النظام العلّيّ والمعلوليّ يجري في الحقائق العينية والعلمية. [انظر: جوادي آملي، الفلسفة الإلهية من منظار الإمام الرضا، ص 43]

ويؤيّد الاحتمال الثالث قول الإمام أبي الحسن الرضا عليه السلام: «إنّي لمّا نظرت إلى جسدي فلم يمكنّي فيه زيادة ولا نقصان في العرض والطول ودفع المكاره عنه وجرّ المنفعة إليه، علمت أنّ لهذا البنيان بانيًا فأقررت به، مع ما أرى من دوران الفلك بقدرته وإنشاء السحاب وتصريف الرياح ومجرى الشمس والقمر والنجوم وغير ذلك من الآيات العجيبات المتقنات، علمت أنّ لهذا مقدّرًا ومنشئًا» [الصدوق، التوحيد، ص 251].

ب ـ الأسلوب العقلي المحتوائي

ـ الاستفادة من طريقة المعادلة المعكوسة:

هذا المنهج والأسلوب من أهمّ المناهج وأحسنها، وقد استفاد منه أهل البيت عليهم السلام في مناظراتهم، والشاهد على ذلك أنّه قدم ملحد على الإمام الصادق عليه السلام وكان يأبى أن يقول إنّه مصنوع أو حادث، ذكر الكليني رحمه الله بإسناده «أنّ ابن أبي العوجاء حين كلّمه أبو عبد الله عليه السلام عاد إليه في اليوم الثاني، فجلس وهو ساكتٌ لا ينطق، فقال أبو عبد الله عليه السلام: كأنّك جئت تعيد بعض ما كنّا فيه، فقال: أردت ذاك يا ابن رسول الله، فقال أبو عبد الله عليه السلام: ما أعجب هذا! تنكر الله وتشهد أنّي ابن رسول الله، فقال: العادة تحملني على ذلك. فقال له العالم عليه السلام: فما يمنعك من الكلام؟ قال: إجلالًا لك ومهابةً ما ينطلق لساني بين يديك، فإنّي شاهدت العلماء وناظرت المتكلّمين فما تداخلني هيبةٌ قط مثل ما تداخلني من هيبتك، قال: يكون ذلك، ولكن أفتح عليك بسؤال وأقبل عليه، فقال له: أمصنوع أنت أم غير مصنوع؟! فقال عبد الكريم بن أبي العوجاء: أنا غير مصنوع. فقال له العالم عليه السلام: فصف لي لو كنت مصنوعًا كيف كنت تكون، فبقي عبد الكريم مليًّا لا يحير جوابًا، وولع بخشبةٍ كانت بين يديه وهو يقول: طويلٌ عريضٌ عميقٌ قصيرٌ متحرّكٌ ساكنٌ، كلّ ذلك صفة خلقه، فقال له العالم عليه السلام: فإن كنت لم تعلم صفة الصنعة غيرها فاجعل نفسك مصنوعًا لما تجد في نفسك ممّا يحدث من هذه الأمور» الحديث [الكليني، أصول الكافي، ج 1، ص 76؛ الصدوق، التوحيد، ص 296].

فاستدلّ الإمام عليه السلام على الملحد من سؤال الملحد نفسه قائلًا: إن كنت لا تعلم فلماذا تنكر إذن؛ لأنّ نفي الوجدان لا يساوي نفي الوجود، ومن المعلوم أنّ عدم العلم لا يدلّ على عدم الوجود.

ـ الاستشهاد بالنفس والمراجعة إليها

إنّ الأئمّة عليهم السلام وتلامذتهم كانوا في الأغلب يستشهدون في استدلالاتهم بالنفس الإنسانية والأمور النفسية الداخلية بدل الأمور الخارجية، إذ كانوا يركّزون على البراهين الأنفسية أكثر من البراهين الآفاقية؛ لأن الشيء الوحيد الذي يدركه الإنسان من دون واسطة هو نفسه الناطقة، وبعبارة أخرى يدرك كلّ إنسان نفسه الناطقة بالعلم الحضوري الذي لا واسطة فيه بين العالم وبين المعلوم، والشاهد على هذا الأسلوب رواية هشام بن سالم: «قال: حضرت محمّد بن النعمان الأحول فقام إليه رجل فقال له: بم عرفت ربّك؟ قال بتوفيقه وإرشاده وتعريفه وهدايته، قال: فخرجت من عنده، فلقيت هشام بن الحكم فقلت له: ما أقول لمن يسألني فيقول لي بم عرفت ربّك؟ فقال: إن

سأل سائل فقال: بم عرفت ربّك؟ قلت: عرفت الله ﷻ بنفسي؛ لأنّها أقرب الأشياء إليّ، وذلك أنّي أجدها أبعاضًا مجتمعةً وأجزاءً مؤتلفةً، ظاهرة التركيب متبيّنة الصنعة مبيّنةً على ضروب من التخطيط والتصوير زائدةً من بعد نقصان وناقصةً من بعد زيادة، قد أنشأ لها حواسّ مختلفة وجوارح متباينة من بصر وسمع وشامٍّ وذائق ولامس، مجبولة على الضعف والنقص والمهانة، لا تدرك واحدة منها مدرك صاحبتها ولا تقوى على ذلك، عاجزة عند اجتلاب المنافع إليها، ودفع المضارّ عنها، واستحال في العقول وجود تأليف لا مؤلف له، وثبات صورة لا مصوّر لها، فعلمت أنّ لها خالقًا خلقها، ومصوّرًا صوّرها، مخالفًا لها على جميع جهاتها قال الله ﷻ: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [سورة الذاريات: 21]» [الصدوق، التوحيد، ص 289].

فكان المحور والمركز في استدلالات أهل البيت عليهم السلام وجود الإنسان نفسه ووجود النفس الإنسانية.

والشاهد الثاني على هذا الأسلوب رواية هشام بن الحكم سابقة الذكر، «قال لي أبو شاكر الديصاني: إن لي مسألةً تستأذن لي على صاحبك، فإنّي قد سألت عنها جماعةً من العلماء فما أجابوني بجواب مشبع، فقلت: هل لك أن تخبرني بها فلعلّ عندي جوابًا ترتضيه فقال: إنّي أحبّ أن ألقى بها أبا عبد الله، فاستأذنت له فدخل فقال له: أتأذن لي في السؤال؟ فقال له: سل عمّا بدا لك. فقال له: ما الدليل على أنّ لك صانعًا؟ فقال: وجدت نفسي لا تخلو من إحدى جهتين: إمّا أن أكون صنعتها أنا أو صنعها غيري، فإن كنت صنعتها أنا فلا أخلو من أحد معنيين: إمّا أن أكون صنعتها وكانت موجودةً، أو صنعتها وكانت معدومةً، فإن كنت صنعتها وكانت موجودةً فقد استغنت بوجودها عن صنعتها، وإن كانت معدومةً فإنك تعلم أنّ المعدوم لا يحدث شيئًا، فقد ثبت المعنى الثالث أنّ لي صانعًا وهو الله ربّ العالمين، فقام وما أحار جوابًا» [الصدوق، التوحيد، ص 290].

فاستدل الإمام عليه السلام في هذه الرواية على وجود الصانع مستفيدًا من الحصر العقلي حيث طرح ثلاثة احتمالات في حدوث النفس ووجود الإنسان، الاحتمال الأوّل هو أنا صنعت نفسي وكانت موجودةً وهذا تحصيل للحاصل وهو قبيح، والاحتمال الثاني هو أنا صنعتها وكانت معدومةً فمن المعلوم أنّ المعدوم لا يحدث شيئًا فهذا واضح البطلان، والاحتمال الثالث هو أنّه قد صنعها غيري وهو الله ﷻ.

والشاهد الثالث على هذا المنهج الرواية السابقة عن الإمام الرضا عليه السلام في بيان حدوث العالم؛ إذ سأل الإمام عليه السلام عن حدوث العالم فذكر الإمام عليه السلام في جواب السائل احتمالاتٍ عدّةً في حدوث العالم وفي احتياج الحادث إلى المحدث، فجاء فيها «أنّه دخل عليه رجل فقال له: يا بن رسول الله ما الدليل على حدث العالم؟ قال: أنت لم تكن ثم كنت، وقد علمت أنّك لم تكوّن نفسك ولا كوّنك

من هو مثلك» [الصدوق، الأمالي، ص 352].

ولعلّ هذا الاستدلال مأخوذ من استدلال القرآن الكريم على وجود الخالق قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [سورة الطور: 35]؛ فالقرآن ينفي الصدفة والتصادف؛ لأنّ التصادف ـ وهو وجود الممكن من دون علّةٍ وعدمه من دون علّةٍ ـ في عالم الإمكان باطل.

والشاهد الرابع أيضًا رواية سبق ذكرها عن الإمام الرضا عليه السلام استدلّ فيها على وجود الصانع ببدنه: «قال أبو الحسن عليه السلام: إنّي لمّا نظرت إلى جسدي فلم يمكنّي فيه زيادة ولا نقصان في العرض والطول ودفع المكاره عنه وجرّ المنفعة إليه، علمت أنّ لهذا البنيان بانيًا فأقررت به، مع ما أرى من دوران الفلك بقدرته وإنشاء السحاب وتصريف الرياح ومجرى الشمس والقمر والنجوم وغير ذلك من الآيات العجيبات المتقنات، علمت أنّ لهذا مقدّرًا ومنشئًا» [الصدوق، التوحيد، ص 251].

هذا الأسلوب يعني أن الاستشهاد بالآيات الأنفسية ليس حصريًّا، بل هو من أبرز الطرق وأحسنها وأقربها؛ لأنّ الأئمّة عليهم السلام استدلّوا على وجود الصانع سبحانه وتعالى بالاستدلالات الآفاقية أيضًا.

وإذا نظرنا إلى جميع استدلالات الأئمّة عليهم السلام لوجدناها مبنيّةً على افتراضات أربعة:

1ـ أنّ تحصيل الحاصل لغو، يعني أنا صنعت نفسي وكانت موجودةً.

2ـ امتناع تقدم الشيء على نفسه، يعني كانت نفسي موجودةً قبل وجودها.

3ـ أصل العلّيّة.

4ـ احتياج الحادث إلى المحدث.

ـ الاستدلال التدريجي ذو المستويات المتعدّدة

الأنبياء والرسل والأئمّة عليهم السلام كانوا مثل القرآن يراعون ظرفية إدراك المخاطب؛ لأنّهم كانوا مكلّفين بذلك تطبيقًا لقوله صلى الله عليه وآله: «إنّا أمرنا معاشر الأنبياء أن نكلّم الناس بقدر عقولهم» [المجلسي، بحار الأنوار، ج 2، ص 69]؛ لأنّ لتوحيد الله سبحانه وتعالى مثل أصلٍ وجوده مراتب، فأمر الله الرسل والأوصياء أن يكلّموا الناس بقدر عقولهم، وكذلك أمرهم الله في كتابه العزيز قائلًا: ﴿ادْعُ إِلى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [سورة النحل: 125]؛ لذلك الإمام عليه السلام يستدلّ باستدلال ذي مستويين: بسيطٍ واضحٍ، وعميقٍ فلسفيٍّ، فيستدلّ الإمام في البداية والمرحلة الأولى بصورة بسيطة لإيجاد الظرفية والأرضية في المخاطب، ثمّ في المرحلة التالية يطرح نفس الاستدلال بصورة عميقة؛ ولهذا الأسلوب أمثلة كثيرة في كلام المعصومين عليهم السلام نذكر منها على سبيل المثال.

المثال الأول هو برهان الفرجة الذي استدلّ به الإمام الصادق عليه السلام لإثبات توحيد الحقّ سبحانه وتعالى؛ إذ قدّم الإمام للملحد الذي كان يعتقد بالثنوية استدلالًا بسيطًا قائلًا إنّ المدبّرَين لا يخلوان من حالات ثلاث وكانت الحالة الثالثة بدهيّةً؛ لذلك لم يتعرّض له الإمام عليه السلام في كلامه، وإليك رواية الإمام «عن هشام بن الحكم في حديث الزنديق الذي أتى أبا عبد الله عليه السلام فكان من قول أبي عبد الله عليه السلام له: لا يخلو قولك: إنّهما اثنان من أن يكونا قديمين قويّين أو يكونا ضعيفين أو يكون أحدهما قويًّا والآخر ضعيفًا، فإن كانا قويّين فلم لا يدفع كلّ واحد منهما صاحبه ويتفرّد بالتدبير، وإن زعمت أنّ أحدهما قويّ والآخر ضعيف ثبت أنّه واحدٌ كما نقول؛ للعجز الظاهر في الثاني، وإن قلت: إنّهما اثنان لم يخل من أن يكونا متّفقين من كلّ جهة أو مفترقين من كلّ جهة، فلمّا رأينا الخلق منتظمًا والفلك جاريًا واختلاف الليل والنهار والشمس والقمر دلّ صحة الأمر والتدبير وائتلاف الأمر على أنّ المدبر واحد، ثمّ يلزمك إن ادّعيت اثنين فلا بدّ من فرجة بينهما حتّى يكونا اثنين فصارت الفرجة ثالثًا بينهما قديمًا معهما، فيلزمك ثلاثة، فإن ادّعيت ثلاثة لزمك ما قلنا في الاثنين حتّى يكون بينهم فرجتان فيكون خمسًا [كذا]، ثمّ يتناهى في العدد إلى ما لا نهاية في الكثرة الحديث» [الصدوق، التوحيد، ص 243؛ الكليني، أصول الكافي، ج 1، ص 80].

ويمكن تحرير هذا الدليل بالقول إنّه لو كان المبدأ الأوّل الموجود بذاته اثنين فلا يخلو من أن يكونا قديمين قويّين أو ضعيفين أو أن يكون أحدهما قويًّا، والآخر ضعيفا والمراد بالقويّ أن يكون قادرًا على فعل الكلّ فاعلًا له بالإرادة مع استبداده به، والمراد بالضعيف الذي لا يقوى على فعل الكلّ ولا يستبدّ به ولا يقاوم القويّ، فإن كانا قويّين فلم لا يدفع كلٌّ منهما صاحبه ويتفرّد به، أي يلزم منه عدم وقوع الفعل وإن كان أحدهما ضعيفًا فيلزم من ضعف وجوده احتياجه إلى العلّة الموجدة؛ لأنّه لا يتصوّر إلّا بجواز خلوّ الماهيّة عن الوجود وهو معنى الإمكان، وإن كانا ضعيفين بأن يقدر ويقوى كلٌّ منهما على بعضٍ أو على الكل، لكن فعل بعضًا بالإرادة فلا يخلو من أن يكونا متّفقين في الحقيقة من كلّ جهةٍ، بحيث لا يكون لكلٍّ منهما جهة تشخّصٍ يتعيّن بها عن صاحبه، فمعناه وحدتهما، وهذا خلفٌ، أو أن يكونا مفترقين من كلّ جهة فانتظام الخلق وائتلاف الأمر يدلّ على وحدة المدبّر، ثمّ إنّ فرض الاثنينيّة ولو من جهة يستلزم أن يكون بينهما مميّزٌ فاصلٌ عبّر عنه الإمام عليه السلام بالفرجة، حيث إنّها الفاصل بين الأجسام؛ تنبيهًا على أنّ أولئك الزنادقة لا يدركون غير المحسوسات ولا ينبغي مخاطبتهم إلّا بما يليق استعماله في المحسوسات، وهو المميّز لا بدّ أن يكون قديمًا موجودًا بذاته وإلّا لزم وحدتهما كما ذكرنا، فيلزم أن يكون المبدأ ثلاثةً؛ إذ فرض التثليث يقتضي المميّز بينهما، وهكذا إلى ما لا نهاية له، قد ثبت بذلك وحدة المبدإ الأوّل للعالم وهو القادر الحكيم؛ لأنّ وجود الأفاعيل ممّا لا يتأتّى إلّا من قادر حكيم. [انظر: الكليني، أصول الكافي، ج 1، ص 80]

وقرّر الأستاذ مرتضى مطهري المستوى العميق لهذا البرهان بقوله: لو فرض أنّ واجب الوجود اثنين فلا بدّ من فرجةٍ وامتيازٍ بين هذين الواجبين؛ لأنّ التكثّر والتعدّد متفرّعٌ على أنّ أحد الواجبين يمتاز بخصوصيّةٍ على الأقلّ يفقدها الآخر؛ فعليه لا بدّ من وجود أمر ثالث بين الواجبين به يمتاز أحدهما عن الآخر، وهذا الأمر الثالث في ذاته واجبٌ أيضًا؛ لأنّه لو كان ممكنًا لوجد بوجود واجب آخر، فيلزم أن لا يكون كلّ واحدٍ من الواجبين متمايزًا عن الآخر في مرتبته ذاته، بل يكون الواجبان متّحدين في مرتبة الذات، وإنّما نشأ التعدّد والتكثّر في مرتبة متأخّرةٍ أي بعد مرتبة الذات، فالأمر الثالث واجبٌ أيضًا، فيلزم من فرض واجبين ثلاثة. ولأنّ كلّ واحد من هؤلاء الثلاثة واجب الوجود؛ فلا بدّ من وجود فرجة وامتياز بين كلّ واجبي الوجود، فلا بدّ من وجود فرجتين بهما يتميّز هذا الواجب الثالث عن الواجبين الآخرين، فيلزم من فرض ثلاثةٍ خمسةٌ، ومن فرض خمسةٍ تسعةٌ، وهكذا إلى ما لا نهاية في الكثرة، فيلزم من فرض الواجبين وجود الواجب إلى غير النهاية، وأضاف الأستاذ قائلًا إنّ بيان الإمام الصادق عليه السلام في هذا الاستدلال أوضح وأدقّ من بيان المفكّرين الغربيّين. [انظر: مطهري، مجموعة الآثار، ج 6، ص 1022]

والمثال الثاني هو استدلال الإمام أبي الحسن الرضا عليه السلام على إثبات توحيد الواجب؛ إذ استدلّ الإمام باستدلالين بسيط وعميق، جاء في الحديث: «حدّثنا عليّ بن محمّد بن قتيبة النيسابوريّ قال: سمعت الفضل بن شاذان يقول: سأل رجل من الثنوية أبا الحسن عليّ بن موسى الرضا عليه السلام وأنا حاضر فقال له: إنّي أقول: إن صانع العالم اثنان، فما الدليل على أنّه واحدٌ؟ فقال: قولك: إنّه اثنان دليلٌ على أنّه واحد؛ لأنّك لم تدع الثاني إلّا بعد إثباتك الواحد، فالواحد مجمعٌ عليه وأكثر من واحدٍ مختلفٍ فيه» [الصدوق، التوحيد، ص 270]. مراده عليه السلام أنّ على من يدّعي التعدّد أن يأتي بالبرهان عليه فلا برهان له؛ إذ الواحد مقطوع والزائد لا يصار إليه حتّى يبرهن عليه، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [سورة المؤمنون: 117].

فاستدلّ الإمام الرضا عليه السلام على توحيد الواجب ـ تعالى ـ استدلالًا بسيطًا في جواب قول الرجل الثنوي: إنّ صانع العالم اثنان، فما الدليل على أنّه واحدٌ؟ فقال: قولك: إنّه اثنان دليلٌ على أنّه واحدٌ؛ لأنك لم تدع الثاني إلّا بعد إثباتك الواحد، فالواحد مجمعٌ عليه وأكثر من واحدٍ مختلفٌ فيه فالمجمع عليه ـ وهو التوحيد ـ قطعيٌّ بينما المختلف فيه ـ وهو الثنوية ـ ليس بقطعيٍّ، فوضّح الإمام أنّ الإنسان الموحّد يعتقد بأنّ الخالق واحدٌ، وكذلك يعتقد الثنوي بأنّ الصانع واحدٌ إلّا أنّه يدّعي وجود الصانع الآخر غير الصانع الأوّل المجمع عليه؛ ولذا على الثنوي أن يأتي بالبرهان على مدّعاه، فهذا الاستدلال البسيط الذي يقتنع به عامّة الناس، ويؤهّل هذا الاستدلال سواد الناس لأن يعتقدوا

بالتوحيد ويمهّد لهم الأرضية والظرفية لقبول التوحيد.

ولكن في الواقع أنّ الموحّد يدّعي حصر الخالق والصانع في ذات الله ﷻ، فيجب عليه أن يأتي بالبرهان عليه؛ لأنّ مدعاه يتكوّن من جزئين: إثبات وجود الله ونفي وجود الخالق الآخر سوى الله، وبناءً على ذلك على كلا الطائفتين الموحّدين والثنويين أن يأتوا بالبرهان على مدّعاهم؛ لأنّ هذا الموضع من باب التداعي لا من باب أنّ الطرف يدعي شيئًا والطرف الآخر ينكره بحيث يكون إتيان البيّنة على المدّعي ويكفي للمنكر أن يردّ على دليل المدّعي، وهذا الاستدلال البسيط كافٍ للعامّيّ أي غير الحكيم والفيلسوف، وأمّا الحكيم الفطن لا يقتنع بهذا الاستدلال، بل ينتظر ويتوقّع استدلالًا عميقًا فلسفيًّا.

واستدلّ الإمام الرضا عليه السلام استدلالًا عميقًا فلسفيًّا على توحيد الله ﷻ بقوله: «أَوّلُ عِبَادَةِ اللهِ مَعْرِفَتُهُ، وَأَصْلُ مَعْرِفَةِ اللهِ جَلَّ اسْمُهُ تَوْحِيدُهُ، وَنِظَامُ تَوْحِيدِهِ نَفْيُ التَّحْدِيدِ عَنْهُ، لِشَهَادَةِ الْعُقُولِ أَنَّ كُلَّ مَحْدُودٍ مَخْلُوقٌ، وَشَهَادَةِ كُلِّ مَخْلُوقٍ أَنَّ لَهُ خَالِقًا لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، الْمُمْتَنِعُ مِنَ الْحَدَثِ هُوَ الْقَدِيمُ فِي الْأَزَلِ» [المفيد، الأمالي، ص 253].

إنّ أحد أحكم البراهين لإثبات توحيد الله ﷻ أنّه موجودٌ مطلقٌ وغير محدودٍ، فلا يترك مجالًا لفرض المعبود الآخر؛ لأنّ فرض وجود المعبود الآخر سوى الله ﷻ هو الفرض المحال؛ لأن الواجب ـ تعالى ـ وجود محض لا حدّ له وينعت بنعت عدم التناهي، وهذا هو المبنى المهمّ للمعارف الكثيرة التي نستفيدها من كلمات العترة الطاهرة عليهم السلام، والدليل الآخر على إطلاقه ﷻ أو على أنّه مطلق الوجود؛ إذ لو كان محدودًا لكان مخلوقًا لخالق آخر غيره؛ لأنّ لكلّ موجود محدودٍ حدًّا لا يتجاوزه، وله حادٌّ يحدّد حدوده الخاصّة به، وعليه أنّ كلّ موجودٍ محدودٍ مخلوقٌ قطعًا، ولكلّ مخلوقٍ خالقٌ لا يحتاج إلى خالقٍ آخر مثل مخلوقه؛ لأنّ وجود هذا الخالق عين ذاته، فلا يحتاج في وجوده إلى غيره؛ لأنّ كلّ موجودٍ حادثٍ يحتاج إلى موجودٍ قديمٍ أزليٍّ غنيٍّ يمتنع عليه الحدوث، فيمكن الاستدلال بعد هذا التحليل بواسطة عدم تناهي الواجب على توحيده ووحدته؛ إذ الإطلاق وعدم التناهي ليس زائدًا على أصل وجود الحقّ تعالى، بل الإطلاق وعدم التناهي آيةٌ لشدّة نور أصل وجوده، بل كلّ واحد منهما دليلٌ على وحدته وتوحيده؛ إذ كلّ واحدٍ هو أصل الوجود ومتن حقيقة الذات البارئ والخالق الواحد الأحد. [انظر: جوادي آملي، الفلسفة الإلهية من منظار الإمام الرضا عليه السلام، ص 53 ـ 55]

ـ التأكيد على أصل العلّيّة لنفي الإلحاد

الإلحاد قديمًا كان أو حديثًا يركّز على نفي أصل العلّيّة؛ لأنّ الملاحدة والزنادقة يعتقدون أنّ العالم وجد صدفةً من دون علّةٍ موجدةٍ، ولكن هذا غير صحيح إطلاقًا؛ لأنّ أصل العلّيّة أصلٌ بدهيٌّ يقول إنّ كلّ معلولٍ يحتاج إلى علّةٍ، فلا يمكن إنكار هذا الأصل البدهيّ. يقول السيّد محمّدباقر الصدر ﵀: إنّ قاعدة أصل العلّيّة بدهيّة أوّليّة؛ فلا يحتاج إلى استدلال ولا برهان عليها، بل كلّ من تصوّر المعلول تصوّرًا صحيحًا يكفيه أن يعرف أنّ المعلول يحتاج إلى علّةٍ؛ ولذلك أكّد أهل البيت ﷺ على ذلك الأصل البدهيّ في نفي الإلحاد والزندقة، ونذكر بعض الشواهد على ذلك من محاسن كلامهم.

الشاهد الأوّل هو رواية هشام بن الحكم قال: ثمّ سأل الزنديق قائلًا: فما الدليل عليه؟ فأراد أن يقول بما ذكرت قد ثبت وحدة المبدإ الأوّل للعالم على تقدير وجوده، فما الدليل على وجوده؟ فأجابه أبو عبد الله ﷺ قائلًا بأنّ وجود الأفاعيل كخلق الإنسان وعروقه وأحشائه وعضلاته وآلات القبض والبسط ونحو ذلك ممّا لا يتأتى إلّا من قادر حكيم، ألا ترى أنّك إذا نظرت إلى بناء مشيّد مبني علمت أنّ له بانيًا، وإن كنت لم ترَ الباني ولم تشاهده. [انظر: الكليني، أصول الكافي، ج 1، ص 80؛ الصدوق، التوحيد، ص 244]

ثمّ قال الإمام ﷺ: «هو شيءٌ بخلاف الأشياء، ارجع بقولي: شيءٌ إلى إثبات معنى، وأنّه شيءٌ بحقيقة الشيئية، غير أنه لا جسم ولا صورة ولا يحس ولا يجس ولا يدرك بالحواسّ الخمس، لا تدركه الأوهام، ولا تنقصه الدهور، ولا يغيّره الزمان. [انظر: الصدوق، التوحيد، ص 245]

والشاهد الثاني رواية سيّد الموحّدين الإمام عليٍّ ﷺ؛ إذ «سُئِلَ أَمِيرُ اَلْمُؤْمِنِينَ ﷺ عَنْ إِثْبَاتِ اَلصَّانِعِ، فَقَالَ: اَلْبَعْرَةُ تَدُلُّ عَلَى اَلْبَعِيرِ، وَاَلرَّوْثَةُ تَدُلُّ عَلَى اَلْحَمِيرِ، وَآثَارُ اَلْقَدَمِ تَدُلُّ عَلَى اَلْمَسِيرِ، فَهَيْكَلٌ عُلْوِيٌّ بِهَذِهِ اللَّطَافَةِ وَمَرْكَزٌ سُفْلِيٌّ بِهَذِهِ اَلْكَثَافَةِ كَيْفَ لاَ يَدُلاَّن عَلَى اللَّطِيفِ اَلْخَبِيرِ» [المجلسي، بحار الأنوار، ج 3، ص 55].

والشاهد الثالث قول الإمام عليٍّ ﷺ في نهج البلاغة إذ قال: «فَالْوَيْلُ لِمَنْ أَنْكرَ الْمُقَدِّرَ وجَحَدَ الْمُدَبِّرَ، زَعَمُوا أَنَّهُمْ كَالنَّبَاتِ مَا لَهُمْ زَارِعٌ ولَا لِاخْتِلَافِ صُوَرِهِمْ صَانِعٌ، ولَمْ يَلْجَئُوا إلى حُجَّةٍ فِيمَا ادَّعَوْا ولَا تَحْقِيقٍ لِمَا أوعَوْا وهَلْ يَكُونُ بِنَاءٌ مِنْ غَيْرِ بَانٍ أو جِنَايَةٌ مِنْ غَيْرِ جَانٍ!» [نهج البلاغة، الخطبة 185، ص 271].

ويتفرع على أصل العليّة أصلٌ آخر وهو أصل السنخيّة كما هو واضح من هذه الشواهد، حيث لوحظ في هذه الروايات أصل السنخيّة أيضًا؛ إذ يقول إمام المتّقين وسيّد الموحّدين يحتاج إنكار وجود

الله إلى دليل كما يحتاج إثبات وجوده ـ تعالى ـ إلى دليل، والمنكرون لم يقدّموا أي دليل على إثبات مدعاهم وصحته إذ صرّح الإمام قائلا: «ولَمْ يَلْجَئُوا إلى حُجَّةٍ فِيمَا ادَّعَوْا ولَا تَحْقِيقٍ لِمَا أوعَوْا».

والشاهد الرابع قول الإمام الرضا عليه السلام: «وكلّ قائمٍ في سواه معلولٌ» [الصدوق، التوحيد، ص 35]. فأشار الإمام الرضا عليه السلام إلى أصل العلّيّة، بحيث إذا وجد الموجود ولم يكن وجوده عين ذاته، وبألفاظٍ أخر لم يكن مستقلًّا في وجوده فلابد أن يكون قائما في سواه، وبعبارة صريحة واضحة أن يكون معلولًا، ويكون عكس النقيض لهذه القضيّة أنّ كلّ غير معلولٍ ليس قائمًا في سواه، بل هو قائمٌ بنفسه ومستقلٌّ في وجوده، وهو ليس إلّا الله سبحانه وتعالى فقط.

الخاتمة

الإلحاد في اللغة هو الميل عن الاستقامة فيشمل كل ميل عن القصد والعدول عن الشيء، وفي الاصطلاح هو الكفر بالله والملحد هو المنكر لوجود الإله، وكان الإلحاد في زمن أهل البيت عليهم السلام يتمتّع بخصوصيات أبرزها الحسيّة والطبيعيّة؛ إذ الملاحدة كانوا يحصرون المعارف في المحسوسات، وكان طابع الإلحاد العامّ في زمانهم العقلانية المشوبة بالوهم والخيال؛ إذ كانوا يؤكّدون على البعد المادّيّ والجسمانيّ للإنسان، وعلى انحصار المعرفة في الحسّ والخيال، وكانت الزنادقة والملاحدة يرومون من شبهاتهم نفي وجود الخالق والصانع ضمن نفي حدوث العالم الإمكاني، ويتلخّص أسباب ميول الناس إلى الإلحاد في كلام أهل البيت عليهم السلام في الأسباب الشخصية مثل التكبّر، والأسباب الاجتماعية مثل ظلم الحكّام وفسادهم، والوقوع في الشبهات، وعدم الاقتناع والقصور في العقل والضعف في البصيرة.

وأهمّ أساليب مواجهة الإلحاد في كلام أهل البيت عليهم السلام هي الأساليب الأخلاقيّة والعقليّة، والأساليب الأخلاقيّة تتلخّص في انفتاح المجال على الملاحدة والزنادقة كي يطرحوا ما عندهم من الأسئلة والإشكالات، وعدم انتقاد شخصية السائل، بل التركيز على نقد كلامه واستدلالاته، كما أنّ الأساليب العقلية بدورها تنقسم إلى قسمين القسم الأوّل، هو الأساليب الصورية، وهي عبارة عن المنهج الاستفهامي والإنكاري، وأسلوب دفع الضرر المحتمل، والاستفادة من القواعد العقلية والمنطقية لنفي الإلحاد والزندقة، والاستدلال بالأمور العادية المتاحة، بينما القسم الثاني هو الأساليب المحتوائية، وهي عبارة عن الاستفادة من طريقة المعادلة المعكوسة ومن البراهين الأنفسية مثل الاستشهاد بالنفس الإنسانية الناطقة، والرجوع إليها، والاستدلال التدريجي ذي مستويات عديدة بسيطة وعميقة، والتأكيد على أصل العلّيّة لنفي الإلحاد وإثبات الصانع تعالى.

قائمة المصادر

القرآن الكريم.

نهج البلاغة.

الصحيفة السجادية.

الأفريقي، ابن منظور، محمّد، لسان العرب، دار المعارف، الطبعة الجديدة، القاهرة.

البحراني، عبد الله بن نور الله، عوالم العلوم والمعارف والأحوال من الآيات والأخبار والأقوال، مؤسسة الإمام المهدي، قم.

بدوي، عبد الرحمن، موسوعة الفلسفة، إيران، ذوي القربى، الطبعة الثانية، 1429 هـ.

جوادي آملي، عبد الله، الفلسفة الإلهية من منظار الإمام الرضا عليه السلام، مركز نشر الإسراء، قم، الطبعة السادسة، 1996 ش.

الحنفي، عبد المنعم، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2000 م.

الدارمي، عبد الله عبد الصمد، المسند الجامع (سنن الدارمي)، المحقق: نبيل بن هاشم بن عبد الله الغمري آل باعلوي، دار البشائر الإسلامية، دمشق.

الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، المحقق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى، 1412 هـ.

الشيخ الطوسي، محمد بن الحسن، التبيان في تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الصدوق، محمد بن بابويه، الأمالي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 2009 م.

الصدوق، محمد بن بابويه، التوحيد، التحقيق: السيد هاشم الحسيني الطهراني، جماعة المدرّسين في الحوزة العلمية، قم.

الصدوق، محمد بن بابويه، عيون أخبار الرضا، التعليق: العلامة الشيخ حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

الطبرسي، أبو منصور أحمد بن علي، الاحتجاج، مطابع النعمان، النجف الأشرف، 1966 م.

عزيزي، مصطفى، المنهج المقارن بين الحسية السلفية والحسيّة التجريبية، مجلة الحكمة الإسلامية، الصيف 1398 ش، الصفحة 117_140 الدورة السادسة، الرقم 1، قم.

الكليني، محمد بن يعقوب، الأصول من الكافي، التحقيق: الغفاري، علي أكبر والآخوندي، محمد، دار الكتب

الإسلامية، طهران، الطبعة الرابعة، 1407 هـ.

المازندراني، محمدصالح، شرح أصول الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني، التعليق: الميرزا أبو الحسن الشعراني، الطبعة الأولى، 2000 م.

المجلسي، محمدباقر، بحار الأنوار، مؤسسة الوفاء، بيروت، 1404 هـ.

مطهري، مرتضى، مجموعة آثار الشهيد المطهري، صدرا، الطبعة السابعة، قم.

الجعفي، المفضّل بن عمر، توحيد المفضّل، مكتبة الداوري، الطبعة الثالثة.

المفيد، محمد بن النعمان، الأمالي، التحقيق: الغفاري، علي أكبر، الناشر: مؤتمر الشيخ المفيد، قم، 1413 هـ.

ناصر، محمد، الإلحاد أسبابه ومفاتيح العلاج، مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث العقدية، الطبعة الثالثة، كربلاء، 2019 م.

References

Badawi, Abdurrahman, ***Encyclopedia of Philosophy***, Iran, Thawi al-Qurba, second edition, 1429 AH.

Al-Hanafi, Abdul Mon'im, ***Comprehensive Dictionary of Philosophy Terms***, Madbouly Library, third edition, 2000 AD, Cairo.

Al-Sadouq, Muhammad bin Babaweih, ***Oyoon Akhbar al-Redha***, Commented on by: Allama Sheikh Hussein al-A'lami, al-A'lami Foundation for Publications, Beirut.

Al-Majlisi, Muhammad Baqir, ***Biharul-Anwar***, al-Wafa' Foundation, 1404 AH, Beirut.

Mutahhari, Mortada, ***Collection of Martyr Mutahhari's Works***, Sadra Foundation, seventh edition, Qom.

Al-Mufaddal bin Omar al-Ju'fi, ***Tawheedul-Mufaddal***, Dawari Library, third edition.

Al-Mufid, Muhammad bin al-Nu'man, ***Al-Amaali***, edited by: Ali Akbar al-Ghefari, published by: Sheikh al-Mufid Conference, 1413 AH, Qom.